ندوة الإقتصاد المصرى بعد الأزمة المالية العالمية

٢٢مايو٢٠١٠م-قاعة الإحتفالات الكبرى

المتحدثون:

الدكتور/إبراهيم عبد الفتاح موسى	عميد كلية التجارة
الدكتور/ماهر الدمياطى	رئيس الجامعة
الدكتور/مصطفى كامل السعيد	وزير الأقتصاد السابق
الدكتور/سلطان أبوعلى	وزير الأقتصاد السابق
الدكتور/إسماعيل حسن	محافظ البنك المركزى الأسبق

كلمة الدكتور إبراهيم عبد الفتاح موسى

عميد كلية التجارة

بسم الله الرحمن الرحيم.. قال تعالى « وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون...» صدق الله العظيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه.

أسمحوا لى أن أرحب بمعالى الدكتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة وباسمى وباسم كلية التجارة وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين والطلاب نتقدم لمعاليكم بخالص الشكر والتقدير لسببين: أولاً لرعايتكم لهذه الندوة، ثانياً لتشريفكم بالحضور رغم مشاغلكم العديدة وشكر لنواب رئيس الجامعة، الدكتور محمد بهجت عوض نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث، الدكتور أحمد الرفاعى نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب والدكتور محمد باسم عاشور نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة والترحيب أيضاً بضيوف جامعة الزقازيق ومحافظ الشرقية وبالدكتور إسماعيل حسن على تفضله بالحضور ومشاركته بالندوة والدكتور مصطفى السعيد إبن الشرقيه البار وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ووزير الاقتصاد الأسبق وأشكر صاحب البيت الدكتور محمد سلطان أبوعلى الذى لعب دوراً أساسياً فى الاقتصاد المصرى والدكتور عبد العزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق الذى حالت ظروف سفره خارج الوطن دون تواجده ومشاركته معنا فى الندوة.

السادة الحضور.. السادة الزملاء الأفاضل عمداء الكليات أعضاء هيئة التدريس أبنائى وبناتى أهلاً بكم، ولكم ومن أجلكم نظمنا هذا الملتقى، وموضوع الندوة «الأزمة المالية العالمية» والتى تلقى بظلالها على الاقتصاد فى العالم وماحدث بسبب ديون اليونان ليس

بعيداً عنا وبسببه إنخفض مؤشر سوق المال فى العالم وحتى الآن تؤثر العملة الأوروبية «اليورو» على العالم فى إرتفاعه وإنخفاضه.

ولذلك إجتمعنا اليوم وكلنا آذان صاغية نستمع ونستمتع لكوكبة العلماء عن مدى تأثير الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد المصرى العالمية ونود أن نخرج بتوصيات نضعها أمام المسئولين تخفف من آثار تلك التداعيات.

حفظ الله مصرنا العالية من كل سوء والله من وراء القصد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الدكتور ماهر الدمياطى

رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم.. وبه نستعين..وعليه نتوكل.

الاقتصاد المصرى..والأزمة المالية العالمية.

أعتقد أن الموضوع يجذب كل مهتم بالأحوال الاقتصادية فى مصر وخارج مصر فشكر خاص لكلية التجارة على إختيار الموضوع.

أسمحوا لى أن أتقدم بخالص الشكر والإحترام والإعتزاز والتقدير للدكتور إسماعيل حسن على حضوره ومشاركته والدكتور مصطفى السعيد وكما قال الدكتور إبراهيم هو إبن الشرقيه فأهلاً به فى الشرقية وشكراً له على مشاركته المستمرة والدكتور سلطان أبوعلى لك الشكر والتحية وشكر للدكتور باسم عاشور والدكتور إبراهيم عبد الفتاح ولكل من ساهم فى الندوة.

أرحب بكم جميعاً وكلنا شوق إلى الإستماع للجلسات العلمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

تكريـــم

أهدى الدكتور إبراهيم موسى عميد كلية التجارة درع الكلية للدكتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة والدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق والدكتور إسماعيل حسن محافظ البنك المركزى الأسبق والدكتور محمد سلطان أبوعلى وزير الاقتصاد السابق.

كلمة الدكتور مصطفى السعيد

وزير الاقتصاد السابق

بسم الله الرحمن الرحيم..

فى البداية أعبر عن شكرى وتقديرى بلقاء مجموعة أعزاء من زملائى بجامعة الزقازيق نشترك فى ندوة لها مثل هذه الأهمية، ويسرنى بصفة خاصة أن أبدأ الجلسة بمشاركة قطبين من أقطاب الاقتصاد فى مصر الدكتور إسماعيل حسن والدكتور سلطان أبوعلى، وقبل أن أقدم الدكتور إسماعيل حسن أتوجه بخالص الشكر إلى الدكتور ماهر الدمياطى والجميع أعضاء هيئة التدريس والدكتور إبراهيم موسى.

وأدعو الدكتور إسماعيل حسن لإلقاء كلمته عن الأزمة المالية العالمية التداعيات والآثار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

كلمة الدكتور إسماعيل حسن

محافظ البنك المركزى الأسبق

بسم الله الرحمن الرحيم..يسعدنى أن أكون معكم ويسعدنى أن أتحدث فى الجلسة التى يرأسها الدكتور مصطفى السعيد ومشاركة الدكتور سلطان أبوعلى.

والموضوع متعلق بالأزمة المالية التى ظهرت فى العامين الماضيين ثم مايمكن أن تفعله فى الاقتصاد المصرى كيف نتعامل مع مايمكن أن يحدث من أزمات..؟

الأزمة: ظهرت على السطح فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨م ونشأت فى الولايات المتحدة الأمريكية وإتسع نطاقها فى كثير من دول العالم وأسبابها متعلقة بالرهن العقارى الذى هو ضمان فى إقرار التعاقدات العقارية وتقريرها وزيادة المعروض أدى ذلك إلى تراجع فيها بحيث أصبحت لاتغطى الديون الممنوحة بضمان وأصبحت القروض غير قابلة للسداد ومن هنا نشأت الأزمة وتبع لها نقص فى السيولة لدى البنوك، وإذا لم تنمو قطاعات لايزيد الدخل هذه واحدة وثبت أن المؤسسات المالية لم تكن خاضعة للرقابة بحيث تؤدى وظيفتها، وأقول إن البنوك مؤسسات مالية من ضمن وظائفها جمع المدخرات فى المجتمع وهذا مهم ثم إعادة ضخها فى الاقتصاد القومى والذى يؤدى إلى تحسين الاقتصاد للدولة وإذا لم يتم ذلك أدى إلى نقص فى الأداء.

وهنا شىء آخر أظهرته الأزمة وهى المشتقات بمعنى أننى أشتق من الأموال أموال بحيث تصبح الموارد المتاحة أكثر بكثير من حجم الإنتاج والتبادل التجارى ووجدنا أن هذه المشتقات تجاوزت عشرة أضعاف حجم التبادل التجارى وثبت أن هذه لم تكن خاضعة للرقابة وسوف تمنع فى الولايات المتحدة وألمانيا من أداء واجبها.

- كيف تبين أن الأزمة مختلفة فى دول العالم؟

الشواهد التى رأيناها على ذلك كثيرة لأن معدل النمو أصبح منخفض هذا شىء

والآخر حصلت تذبذبات كبيرة جداً فى العملات هناك ومثال ذلك علاقة اليورو بالدولار الأمريكى الذى وصل إلى ٢,٥ أول أمس..والأمر الثانى حصلت برامج كثيرة جداً فى الدول الأوروبية فيما يطلق عليه بتحفيز الاقتصاد وهو أن الحكومات إقترضت لبرامج التحفيز فاضطرت الحكومة الأمريكية أن تضخ أموال تزود بها بعض الشركات لكى تواصل عملها بذلك أصبحت مالكة لعدد من المشروعات الهامة والثالث الذى ظهر البطالة التى أظهرت زيادة كبيرة..الرابع آثار صندوق النقد الدولى فى إنخفاض العملات.

الدروس المستفادة:

سمعنا عن أزمة اليونان..ولأن ما حدث فى الأزمة المالية أثر عليها فى مواردها وأرتفع حجم العجز فى الميزانية، ولما عملوا إتحاد النقد الأوروبى أتفقوا على أن العجز لايزيد عن الناتج المحلى بأكثر من ٣٪ وهذا أحد شروط الإنضمام لإتحاد النقد العالمى.

إذن: الأزمة ظهرت والمعالجات لم تؤدى نتائجها، والخوف والخشية أن ينتقل ماحدث فى أمريكا واليونان لدول العالم، ونحن تأثرنا بالأزمة فى جميع الأحوال أقل من غيرنا لأن درجة إنغماسنا فى الاقتصاد العالمى وحجم التعامل الخارجى لن يتغير ولكن هناك آثار ضارة يجب التعامل معها وحلها.

وحجم الأستثمار الأجنبى المباشر كان فى الفترة من ٢٠٠٧إلى ٢٠٠٩ بلغ ١٣مليار دولار أموال من الخارج تستثمر فى مصر وهذا مانم نشره فى الصحف من فترة.

هذه كلها آثار تأثرنا بها وأقف بشدة عند هذا الرقم الذى يظهره الميزان التجارى المصرى عن العجز هو ١٨مليار دولار فى ٩شهور، ميزان الخدمات (سياسة-قناة السويس-التحويلات...) وهذا يسد العجز ويظهر الفائض الذى كان ٢مليار وهو يغطى عجز الميزان التجارى والدروس المستفادة أبدأ من آخر كلمة أقولها الميزان التجارى هناك خلل فيه ويجب معالجته التى لاتكون إلا بزيادة الصادرات وتقليل الواردات والذى

لا يتأتى إلا بزيادة الإنتاج الذى يغنينا عن بعض السلع التى نستوردها ويزيد الإنتاج الذى يحسن الحالة الاقتصادية لكثير من أبناء الوطن فاتجاً للصناعة والزراعة التى تحتاج إلى أيدى عاملة، وتحسين الاقتصاد متمثل فى ثلاثة أشياء: تحسين الدخل للفرد ونقص عدد المشتغلين وتقليل الفارق بين الدخول.

وهناك الأموال الساخنة وهى الأموال التى تأتى من الخارج للإستفادة من ظروف موائمة للإقتصاد المصرى دون أن تتفاعل فى الاقتصاد المصرى ويجب فرز الأموال التى تأتى لمصر وهل هى خدمة الاقتصاد المصرى أو لكى نستفيد فقط من الأموال.

شكراً لحسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الدكتور سلطان أبوعلى

وزير الاقتصاد السابق

بسم الله الرحمن الرحيم..

يسعدنى أن ألتقى بكم جميعاً وأود بداية أن أتوجه بالشكر للدكتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة على ما ألقاه على من كلمات، والموضوع معى يتقاطع مع الكلمة التى ألقاها الدكتور إسماعيل حسن.

وأنتم تعلمون أننا نعيش فى العولمة والتى جعلت العالم قرية صغيرة فإذا حدثت أحداث للقوى الكبرى فى العالم فلاشك أن أثرها سوف يكون على باقى الدول وبالتالى عندما حدثت الأزمة فى الولايات المتحدة تأثر بها العالم ومن حسن الحظ هذه الآثار لم تمتد إلينا كثيراً كما كان متوقعاً وتردد فى الإعلام أن هذه الأزمة أقل بكثير من أزمة ١٩٢٩ و١٩٣٢م والتى عرفت بأزمة الثلاثينات التى كانت طاحنة وفيها أفلست الشركات والأفراد إلى غير ذلك من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التى تلحق بالدول وبالنسبة لمصر كان هذا الأثر أخف بكثير مما كان متوقع لعدة أسباب:-

- أننا فى مصر تعرضنا لأزمة فى الجهاز المصرى فى ٢٠٠٨م وهذا دفعنا إلى إجراء إصلاح اقتصادى كبير كان أحد المشاركين فيه الدكتور إسماعيل حسن فهذا أدركناه.
- نحن والعالم تعلمنا من أزمة الكساد الكبير وينبغى على الدولة أن تتدخل لكى تعوض آثار الأزمة فالدولة تتدخل وتنفق كأن تحفر حفرة وتعيد ردمها وهذا يؤدى إلى تقليل البطالة.
- الأزمة فى أمريكا لم تخرج الولايات المتحدة بأكملها ومن المحتمل أن تحدث إنتكاسة وإذا حدثت فلاشك أن هذا مؤثر على الاقتصاد المصرى وغيره من الدول.
- ماحدث فى اليونان والإتحاد الأوروبى فإذا تكاثرت الأزمات فى الدول ستؤثر سلباً على الاقتصاد العالمى.

● تهديدات المنطقة بالخروب «إسرائيل وإيران - أفغانستان»

● وربما هناك مصدر آخر، أن العالم يشهد نوعاً من التغيير الهيكلي فالقوى الاقتصادية المسيطرة كالدولار الأمريكي.. ولكن سوف يحدث تغيير تدريجي في الاقتصاد العالمي كالصين ومن الممكن أن يحدث تأثيرات حميدة أو سالبة تؤدي إلى نوع من الأزمات أو إلى الخلل.

وندعوا الله ألا تحدث.. ولكن لابد من علاج التهديدات الداخلية والتي تهدد الاقتصاد القومي ومنها:

١- عدم عدالة توزيع الدخل القومي حيث أصبحت صارخة والفقر المنتشر والثراء الفاحش فلا بد من إتخاذ إجراءات بالنسبة له لئلا تهدد السلام الاجتماعي.

٢- حالة الموازنة العامة للدولة وللأسف بها عجز مزمن إنعكس على مشكلة الدين المحلي الكبير وأزمة اليونان لاحت في الأفق خمس سنوات لأن حكومة اليونان كانت لاتقول الحقيقة مما يحدث في الدولة.

٣- أننا لم نندمج في الاقتصاد العالمي كان أثره الحميد أننا لم نتأثر ولم نستفيد من الإندماج فالسوق أمامنا كثيرة جداً لكي نبني مصانع وغيرها ولم نستفيد بالقدر الكافي والمؤشر الذي يبين لنا أن هناك ستغافورة أقل من الزقازيق في عدد السكان يصدرون للعالم ٤٠٥ مليار ونحن في مصر عددنا ٨٠مليون نصدر ٤٠ أو ٥٠مليون دولار وهذا أفادنا أننا لم نتأثر بالأزمة العالمية.

٤- أن الدبوس الذي فجر بالون الإنتفاخ في الاقتصاد الأمريكي هو الرهن العقاري السيء، ونحن في مصر لايوجد قروض عقارية بالدرجة كما في الولايات المتحدة وبالتالي عندما نقص في الطلب على العقارات أننا ندخر الأموال في البنوك وإنما لم يرد المعروض فالولايات المتحدة كان بها أحياء بأكملها لم تجد مشترين جدد.

والسؤال: هل نحن في مصر معرضون لأزمة أو صدمة جديدة؟

لابد أن أقول: كذب المنجمون ولو صدقوا والاقتصاديون يصورون توقعات ولن اشد عن

هذا السلوك لأنه ينبهنا لما تعرضنا له من أزمات ولكن إذا أمكن أن نتجنب مثل هذه الأزمات ولكنها واردة شأن ما يحدث للأفراد فلأن نحتاط سوف يمنعك من الوقوع في المرض.

ونحن في مصر لم نصل لهذا الحد لأن العجز يزيد..ونحن نعلم أن السياسة والاقتصاد صنوان، ومايحدث من إعتصامات وإحتجاجات..لكن إذا حدثت الأزمة كيف نقلل من آثارها؟

أعتقد أننا نحتاج إلى رؤس أقلام التي تحصل للاقتصاد المصري وأن نجعل الاقتصاد المصري حصيناً قوياً وهو قادر على هذا..كيف نفعل هذا..مسألة السلوكيات تحتاج إلى كثير من التصحيح وتشمل جميع قطاعات المجتمع.

● تكون الحكومة قدوة ولها الصراحة الكافية للأفراد ولها مصداقية لمواجهة قضايا المجتمع وعدم التبرير في شيء وترك شيء آخر.

● تقدم أولويات الإنفاق في المجتمع، منها أولويات التعليم (إبتدائي، إعدادي، ثنوي أو الصحة والرعاية الاجتماعية).

● عدم الإسراف لدى العائلات ودينا يأمرنا بذلك فالإدخار عندنا بنسبة ١٨٪ ونقلل من الاستهلاك.

● لابد من بذل الجهد لأن عمل الفرد في مصر من ٦-٧ دقيقة فقط.

● قطاع الأعمال (الحكومة) لايقوم برفع الأسعار باستمرار الخ...

● يجب إصلاح الموازنة العامة للدولة وتسديد الدين العام، محو الممارسات الغير قانونية في سوق المال ولابد من تدعيمه والرقابة عليه.

● الإصلاح السياسي توأم الإصلاح الاقتصادي وعلى وجه الخصوص إفساح المجال للمشاركة للجميع ولانصنف الناس.

● أن تكون هناك مساءلة عامة ناجحة لجميع الأفراد.

● أن يكون هناك قدوة حسنة لها رؤية مستقبلية في كافة المجالات في الجمهورية في الوزارات، الجامعات، المدارس لكي نحسن ونزيد من عملنا، فمعدل النمو ٧٪ ويجب أن نصل إلى ٩٪ و ١٠٪ لمدة طويلة وهذا يحصن الاقتصاد المصري ضد أي أزمات وإن شاء الله سوف يتحقق ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسئلة واستفسارات

الاستفسار الأول: الطالب عمرو عبد الحليم..معيد تجارة الزقازيق.

في العام الماضي أثرت الأزمة المالية العالمية على حكومة دبي فهل هذا إنهيار للحكومات العالمية بمعنى أن الأثر سيمتد للحكومات واحدة بعد الأخرى..؟

الاستفسار الثاني: الدكتور أحمد دسوقي..محاضر بكلية الشرطة.

هل توجد مقارنة بين ما يحدث في اليونان وما يحدث في مصر..؟

الاستفسار الثالث: الطالبة رحاب فتحي عبد العزيز..الثانية تجارة.

مع بداية إنفراج الأزمة المالية العالمية، هل سنشعر بإنفراج في البطالة عند الخريجين..؟

الاستفسار الرابع: الطالب رمضان معوض..الثالثة تجارة.

هل الأزمة المالية العالمية أزمة فكر أم أزمة اقتصاد..؟

الاستفسار الخامس: الطالب محمد إبراهيم..رابعة تجارة.

هل تؤثر الأزمة المالية على إلغاء السياحة في مصر..؟

الاستفسار السادس: الطالبة شيماء عبد الحليم..الثانية تجارة.

لماذا لم تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي في حل الأزمات..؟

الاستفسار السابع: الدكتور أحمد صلاح..قسم المحاسبة.

هل إفلاس أي حكومة كاليونان يؤثر إيجابياً أو سلبياً على حكومات العالم..؟

الاستفسار الثامن: الدكتور أحمد أمل..وكيل كلية التجارة.

كانت هناك مؤشرات سابقة تدلنا على أن أزمة ستقع..فلماذا في مصر لاتضع المؤشرات حتى نستعد لمواجهة الأزمات..؟

ماهو مصير تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات حول مسألة العلاج على نفقة الدولة..؟

الاستفسار التاسع: الطالب سيد سالم محمد..رابعة تجارة.

هل عملية التوريق في الضمانات المقدمة لا يؤدي إلى حدوث أزمة..؟

الـرد على الاستفسار

- يقوم الدكتور إسماعيل حسن بالإجابة عن بعض الأسئلة.

• **أزمة اليونان:** في عدم قدرتها في سداد ما عليها وهذا ليس جديداً ولا تزول أي دولة لحدوث أزمة فيها ولكن يكون لديها مشاكل تحاول حلها ومثله حدث في مصر عندما زادت الديون فليس هناك إفلاس لأي دولة ولا شركة غرماء.

• **أزمة الإمارات:** متعلقة بشركات تملوكة لحكومة إمارة دبي فهل تنقل إلى دولة عربية أخرى وهل مايحدث في أي دولة يؤثر على أي دولة أخرى غير متوقع لأنها توجه الفائض فقط إلى الخارج.

تعقيب من الدكتور إسماعيل حسن على كلمة الدكتور سلطان أبو علي:

أشار الدكتور سلطان إلى أهمية السلوكيات ومراعاتها في حياتنا وأتفق معه تماماً فالسلوكيات مطلوبة في جميع الأحوال وتحسين السلوكيات يرتبط به أمر آخر هو تحسين الإنتاج وأتفق معه على حتمية المساءلة فنحن محتاجون لأمرين المساءلة وتحسين الإنتاج وبالنسبة لمعدل النمو: هو عالي جداً في مصر ومصر مليئة بالإمكانيات المالية والمناخية والمعدين والزراعة والصناعة نستفيد منها ونحسن استخدامها ونزيد معدل العمل اليومي.

وبالنسبة للأسئلة:

• **هل معترضون للأزمة:**

نعم لأن معدل النمو من ٥ أو ٧ أو ٩ قليل جداً ولايجب أن نقارن بين معدل النمو في أمريكا وأوربا ونحن محتاجون إلى زيادة كبيرة جداً لكي نحاول أن نلحق بهم.

• **الأزمة أزمة فكر أو اقتصاد أو النظام الرأسمالي؟**

النظام الرأسمالي ليس عيباً وبه يكون دور الدولة قوي جداً ويقوم على إنضباط السوق ولابد أن يكون هناك مراقب لإنضباط السوق فالعيب ليس في النظام المالي ولكن في تطبيقه والرقابة عليه، ولابد أن نكون قادرين على معالجة أي أزمة في المستقبل فالأزمات لم تنتهي.

• فشل الحكومة فى علاج الأزمة:

لم تفشل الحكومة فى علاج الأزمة فالحكومة صرفت فى الأزمة الماضية عام ٢٠٠٨م ١٥ مليون ولابد أن يكون للجامعة دور إيجابى كما فى اجتماعنا اليوم.

• التوسع النقدى:

اعتباراً من يناير ١٩٩١م الحكومة تحصل على ماتحتاج إليه من نقود وبالتالى أصبح عندها مدخرات لدى البنوك قابلة للتسييل فالتوسع النقدى شغل البنك المركزى والسياسة المالية هى التى تتحكم فى حجم العجز.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدكتور سلطان أبو على:

• بالنسبة لضرورة المؤشرات:

أتفق مع الدكتور زامل فى ضرورة وضع المؤشرات حتى نستعد لحدوث أى أزمة ونحن فى مصر لم نفلح فى توقع المؤشرات والأمر مفتوحاً ومجالات البحث فيه موجودة.

• أزمة اليونان:

أزمة اليونان ٥٪، ديون مصر ٧٨٪ فلماذا عانت اليونان من الأزمة؟ لأن حكومة اليونان لم تكن صريحة فى الإقرارات المالية واستخدموا الفساد فى السلوك بينما لا تعانى مصر من أزمة رغم أن ديونها ٧٨٪، وبالأزمة حدث الإنفتاح والإنفجار لأمرين: أنها امتلأت ولم تقدر أن تتحمل والأمر الثانى أن يأتى شىء ما ليفجر الأزمة.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دور الجامعات العربية ومسئوليتها تجاه مجتمعاتها

الجهات المشاركة فى اللقاء

- رابطة الجامعات الإسلامية.
- كلية التربية بجامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية.
- الجمعية العربية التركية للحوار والثقافة بالقاهرة.
- المجالس القومية المتخصصة برئاسة الجمهورية.
- مجموعة شباب من أجل التنمية.

المتحدثون:

الأستاذ الدكتور/ ماهر الدمياطى	رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور/ حسن حماد	عميد كلية الآداب ورئيس المؤتمر
الأستاذ الدكتور/ أردوال آتاق	رئيس الجمعية العربية التركية للحوار والثقافة بالقاهرة
الأستاذ الدكتور/ رأفت غنيمى	نائبا عن رابطة الجامعات الإسلامية
الأستاذ الدكتور/ البسيونى عبد الله جاد	أمين عام المؤتمر
الأستاذ الدكتور/ على الشايع	أستاذ أصول التربية ووكيل كلية التربية بجامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية